خلال الندوة التي نظمها في مقره الانتخابي بمنطقة الزهراء

السمكة: الكويت تشهد عرساً ديمقراطياً.. وادعاءات المقاطعين عارية عن الصحة

■ على الشباب ألا ينجرفوا خلف «الأباطيل» ويتورطوا مع أدعياء حماية الدستور

سعود السمكة متحدثا في ندوته الانتخابية

حضور كبير في ندوة السمكة

تصوير: صالح محمد

■ الأغلبية المبطلة لم تلجأ للطعن في آلية التصويت لمعرفتهم بأن الأمير مارس صلاحياته الدستورية

كتب فارس العبدان

اكد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة، ان الكويت تشهد هذه الايام عرسا ديمقراطيا مختلفا عن الاعراس التي شهدتها خلال العقود الماضية، نظرا للانقسام الشديد في مسالة المشاركة والمقاطعة في الانتخابات القادمة بالاول من ديسمبر، مشيرا الى ان الادعاءات التي يسوغ لها المقاطعون، من تيارات سياسيين ونواب سابقين، في ان الاجراءات التي اتخذت خلال الاسابيع القليلة الماضية، مخالفة لعدد من المواد التي وردت في الدستور، ادعاءات عارية عن الصحة تماما، ولا يوجد لها دليل منطقي.

واضاف خلال الندوة التي نظمها مساء امس الاول، في مقره الانتخابي بمنطقة الزهراء، والتي كانت تحت عنوان «سمعا وطاعة لك يا صاحب السمو سنشارك»، بعض الشباب الكويتي، صدقوا الادعاءات التي يسوغ لها اولئك المقاطعون، واصبح كثير منهم، عازمين على تشكيل لجان متخصصة في دعوة الناخبين والناخبات الذين سيأتون الى مراكز التصويت الى المقاطعة، مشددا على ضرورة ان يعلم اولئك الشباب، ان ما ينوون القيام به مخالف للمادة 45 من قانون الانتخاب، والتي اعتبرته جريمة يعاقب عليها القانون، بما لا يقل عن سجن 3 سنوات وغرامة الفي دينار.

وخاطب الشباب بقوله : لا يورطوكم كما ورطوكم باقتحام المجلس، مبينا ان 65 شابا تنتظرهم احكام قاسية، متمنيا الا ينجرف مزيد من الشباب ما وصفه بالاباطيل، فالجميع يمتلك الحق في المشاركة او المقاطعة، بينما الاخيرة لا تكون في التخريب والتحريض.

وفي اشارة الى عدد الاستجوابات مؤخرا اكد السمكة انه ومنذ بدء الحياة البرلمانية في العام 1963 وحتى 2011 كان عدد الاستجوابات 58 استجوابا منها 15 خلال اثنين وثلاثين عاما من الفصل التشريعي الاول وحتى الفصل التشريعي الثامن، وفي مجلس 2012 المبطل وفي ثلاثة فصول فقط من التاسع وحتى الحادي عشر اي خلال اثني عشر عاما تقدم النواب في 43 استجوابا، معظمها كبيرة وتحمل العبث في استخدام اداة الاستجواب.

وقال: وقفنا مع من كان ويقول ويتبادى بان الحكومات السابقة غير ديموقراطية وتحارب الدستور، فلا يستطيع احد المزايدة علينا في ذلك، ولكننا في عهد سمو الامير الشيخ صباح الاحمد، ذلك العهد الذي اكد حرصه على الدستور والمبادئ الديمقراطية وينادي بتطبيق القانون خرج علينا من يقول ان هذا العهد غير دستوري متعللين في تغيير اصوات الناخبين، وعندما عدلت السلطة التشكيلة الانتخابية وعندما قامت بتعديل الدوائر من 10 الى 25 دائرة، في تقسيمات قبلية وطائفية شارك هؤلاء، من مختلف التيارات كالتكتل الشعبي والمنبر الديمقراطي، وحتى ان النائب السابق احمد السعدون قد وصل الى نائب رئيس مجلس الامة في ذلك الوقت، ولم يعترض على مرسوم التعديل حينها.

وتابع: انه ومنذ تعديل الاصوات الى اربع والدوائر الى خمس عاشت البلاد حالة شديدة من الاحتقان توقفت خلالها التنمية وتاصلت الطائفية والقبلية والفئوية، عندها تقدمت الحكومة في الطعن بدستورية الدوائر وجاء الحكم بتحصينها ودستوريتها اما تعديل الية التصويت هي مسالة يتناولها القانون والذي يكون في يد رئيس الدولة، عندما يكون المشرع الرئيسي غائبا وهو مجلس الامة، وفقا للمادة 71 من الدستور.

واشار الى ان عدم لجوء الاغلبية المبطلة والمقاطعون الجدد الى المحكمة الدستورية للطعن في الية التصويت هو معرفتهم بالحكم مسبقا، وهو ان الامير مارس صلاحياته الدستورية، حتى انهم دفعوا في البعض بالطعن بالمرسوم من خلال المحكمة الادارية التي حكمت بعدم الاختصاص، مؤكدا حق الجميع في المقاطعة الا انها يجب ان تكون دون تدليس، بان الانتخابات الحالية غير دستورية، مبينا ان الانتخابات ستجري وفق القانون والمجلس المقبل دستوري، وان كل الاجراءات التي تمت دستورية مطالبا الجميع بعدم الالتفات للاقاويل الباطلة.

وبين ان سلطة سمو الامير مقيدة بحسب النصوص الدستورية، فالدستور اباح لمجلس الامة رد المراسيم التي تصدر خلال غيابه من خلال عرضها عليه في الجلسة الاولى عند انعقاده، كما ان هنالك طريق اخر وهو اللجوء للمحكمة الدستورية والتي اكد سمو الامير التزامه وقبوله في احكامها.

واشار الى اننا لم نر المعترضين على مرسوم تعديل الاصوات، قد اعترضوا على قرارات الرئيس المصري الاخيرة والذي استحوذ بها على كل السلطات مؤكدا ان هذا كيل بمكيالين خصوصا من قبل المنتمين الى الاخوان المسلمين.

ولفت الى ان الاغلبية السابقة تعض اصابع الندم في اعلانها للمقاطعة قبل صدور مرسوم الضرورة وقد بحثوا عن مخارج لورطتهم تلك ، كما انهم كانوا يتظرون بدونيه للمجتمع الكويتي وان الديموقراطية اما بهم او لا تكون.

وقال ان الاغلبية منذ دخولها المجلس لم تقم باصدار تشريعات انما زحفت الى السلطات التنفيذية والقضائية حتى ان عدد منهم وصف المرشحين الحاليين بانهم «اراجوزات» بيد الحكومة المقبلة ومنهم من قال ان هذا المجلس المقبل ساقط شعبيا داعيا الجميع الى ممارسة حقه الانتخابي والذهاب الى صناديق الاقتراع خاصة من يخشى منهم ان يصل غير الكفؤ للدفع بالعناصر التي تستحق تمثيل الشعب مشددا على اهمية عودة الوجه الحضاري للكويت وريادتها في شتى الميادين الثقافية والرياضية والعلمية اذ كان يشار لها بالبنان وسط هذا الاقليم الا اننا وللاسف قد تخلفنا عن الركب بسبب هذه الممارسات.

وعبر عن تفاؤله بنجاح الكويتيين في اختيار من يمثل المصلحة العامة الذي سيعمل على محاربة تغلغل فلسفة الواسطة التي حالت دون وصول المواطن الكويتي الى حقه وكرامته التي يدغدغه البعض بها ونحن سنعمل على اعادة هذه الكرامة من خلال ميثاق شرف مع الحكومة في اولى جلسات المجلس.

واوضح حاجة البلاد الى جهاز اداري متمكن من ادارة المليارات وذلك لن يتحقق الا بازالة القيادات المترهلة التي اتت من قبل نواب الخدمات وتقاعس الحكومات المتواترة عن ادارة البلد وان هذا الامر يتفق معه العديد من الشباب الذين يسيرون وراء الاغلبية مؤكدا انه على الجميع ركوب قطار التنمية والاصلاح واعادة الهيبة للقانون.

وخاطب رئيس الحكومة المقبلة بقوله «اربط الاحزمة» فانك ستواجه معارضة شرسة الا انها ستكون بطريقها الصحيح مؤكدا عدم القبول بالاستمرار بالوضع الذي وصلت اليه البلاد من انقسامات جذرتها ممارسات الحكومات المتوالية مضيفا ان اصلاح الكويت «بطقة سويج» خاصة مع توفر الامكانيات المادية والبشرية والادمغة التي تمكننا من اجتياز كل المصاعب الا انها بحاجة الى ارادة العمل والاصلاح وشجاعة القرار.

■ المجلس السابق لم يصدر تشريعات وإنما زحف على صلاحيات السلطتين التنفيذية والقضائية

■ إدارة مليارات الكويت بحرفية لن تتحقق إلا بإزالة القيادات المترهلة التي أتى بها نواب الخدمات

اعتبرت المقاطعة خسارة فادحة

ذكرى الرشيدي: المشاركة في انتخابات مجلس الأمة الضمانة الأكيدة لوحدة الوطن

■ لن نتخلى عن الكويت لحساب مواقف لا تتفق مع أصحابها وآلياتهم في المعارضة

دعت مرشحة الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الامة 2012 المحامية ذكرى الرشيدي ابناء المجتمع الكويتي بكل مكوناته الى ممارسة حقهم الانتخابي وانجاح المسيرة الديمقراطية باعتبارها الضمانة الاكيدة لوحدة الوطن وتكاتف ابنائه.

وقالت في تصريح لـ «كونا» ان المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة فرصة لتاكيد اللحمة الوطنية ولانجاح النهج الديمقراطي الذي يسير عليه البلد منذ فترة ليست بالقصيرة مؤكدة انها لن تتخلى عن الكويت لحساب مواقف لا تتفق مع أصحابها ولا مع آلياتهم ونهجهم في المعارضة.

ودعت الرشيدي التي ترفع شعار «لنشارك من اجل الاصلاح» الى اختيار المرشح الذي يحسن تمثيل المواطنين لافتة الى الدور المهم الذي يضطلع به الاعلام في التشجيع على المشاركة بالانتخابات وتوعية الناخب بسبل الاختيار الامثل. واعتبرت مقاطعة المشاركة في الانتخابات خسارة فادحة لانها العامل الاساسي في اختيار المجلس الذي يتحمل مسؤولياته تجاه الوطن والمواطن مؤكدة ان اختيار المرشح يعتبر رهانا وتحديا ومسؤولية تقع على عاتق الجميع.

وقالت الرشيدي ان الاصلاح في الكويت يحتاج الى عقول واعية واصحاب رؤى مختلفة موضحة انها تمتلك رؤى اصلاحية لاكثر من ملف يهم المواطن الكويتي.

واشارت الى انها ستعمل على تحريك هذه الملفات وسن التشريعات اللازمة لها لضمان حقوق المواطن الكويتي والحفاظ لطموحه المشروع.

وشددت على انها ستعمل على سيادة القانون واحترام الدستور وتعزيز المواطنة ودولة المؤسسات بما يصون الكويت ويحفظ استقرارها اضافة الى محاربة الفساد اينما وجد والحفاظ على المال العام.

وقالت ان الاصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي وحل القضايا الاسكانية والتعليمية والصحية اضافة الى تحسين المستوى المعيشي للمواطن ستكون في مقدمة اجندتها.

ذكرى الرشيدي

الحكومة لم تحم المواطن في القطاع الخاص بعد حدوث الأزمة الاقتصادية

العصفور: نحتاج إلى مجموعة مراسيم ضرورة لإصلاح الوضع في البلاد

مشعل العصفور

دعا مرشح الدائرة الثانية مشعل العصفور الحكومة الى إقرار القوانين الرديفة للخصخصة قبل ان تشرع في خصخصة المشاريع الحيوية الرابحة في الدولة، متمنيا من صاحب السمو أن يأمر باصدار قوانين الضرورة لقوانين نحن في أشد الحاجة لإقرارها مثل قانون الضريبة على الشركات والذي يضمن استفادة الدولة من الشركات المستحوذة على المشاريع العامة، وإقرار قانون حماية المستهلك حيث إن المواطنين في أمس الحاجة له، وأن يتم إقرار قانون تامين وحماية المواطنين العاملين في القطاع الخاص لكي لا يكون المتحكم الرئيسي في ارزاقهم أرباب العمل وغير ذلك الكثير من القوانين الخاصة التي تجعل من مشاريع الخصخصة منتجة وتصب في مصلحة المستثمر والمواطن على حد سواء مثل مكافحة الفساد والذمة المالية.

وأوضح العصفور في تصريح صحافي امس، أن الحكومة صرفت اموالا كثيرة في سبيل دعم التنمية وتوجيه الشباب للعمل في القطاع الخاص في خطوة تعزيزية لدور التنمية البشرية وللحد من نسبة البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني، مضيفا: ولكن الحكومة في نفس الوقت لم تحم المواطن الكويتي في القطاع الخاص وخصوصا بعد حدوث الأزمة الاقتصادية قبل اربعة اعوام والتي القت على اوضاع الشركات المحلية، ومن ثم سرحت تلك الشركات بعض موظفيها من الكويتيين رغم ان بعضها تمتلك ملاءات مالية جيدة.

وطالب الحكومة الجديدة ان تنظر إلى عناصر الكفاءة والخبرة ممن لديهم القدرة على التخطيط وقيادة المشاريع التنموية وتحمل المسؤولية، وكذلك إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار حماية الموظف الكويتي في عمله، وعدم تعرضه إلى التمييز او الظلم الوظيفي، كما حصل مع اكثر من 1500 مواطن قد تم تسريحهم من القطاع الخاص في الفترات الأخيرة، ولهذا السبب يجب على الحكومة الإسراع في إقرار قانون تامين دعم البطالة الدائم بدل إنشائها صندوقاً مؤقتاً لخدمة فئة من دون أخرى من المواطنين المسرحين لما قبل تاريخ 30 يونيو 2011، فما زالت هناك فئة من بعد هذا التاريخ لا يشملها قرار مجلس الوزراء الأخير، وقد مسها الضرر، وتعاني من آثار نفسية ومشكلات مادية وأسرية واجتماعية!

وأضاف: لا يعقل بعد ان صرفت الحكومة المليارين وشجعت المواطنين للانخراط في القطاع الخاص لتخفيف الأعباء المالية على الميزانية العامة، ان يدفن هذا القانون، الذي انهى دوراته «اللجانية» بالمجلس وحاز الموافقات، في ادراج القوانين المجمدة وهنا نحمل اعضاء مجلس 2012 المبطل هذا التهاون لكل ما فيه مصلحة المواطنين ومسيرة التنمية والنهوض بالدولة كمركز مالي وتجاري قادم. نحن نطالب مجلس الوزراء أن يجتمع مع الشباب المسرحين ويصفة عاجلة لسماع وجهات نظرهم والأخذ بآرائهم، وان يتم اعادة فتح باب التسجيل لمن لم يشملهم قرار الدعم لحين صدور قانون تامين البطالة حيث ان قرارات مجلس الوزراء الأخيرة ما هي إلا حلول مؤقتة وغير دائمة.. وبالتالي سوف تتكرر المشكلة إن لم تحل بأسرع وقت.

المعيوف: سنعمل على تصحيح مسار الاتفاقية الأمنية الخليجية إذا تعارضت مع الدستور

عبدالله المعيوف

اكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف ان التطورات الإقليمية والدولية والمتغيرات المتسارعة من حولنا في المنطقة تستوجب تعزيز مسيرة التعاون والتنسيق والتشاور المستمر بين دول مجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة.

وقال المعيوف في تصريح صحافي إن الحكومة القادمة ستعرض الاتفاقية الأمنية الخليجية التي تم توقيعها مؤخرا على مجلس الأمة للتأكد من أن بنودها لا تتعارض مع دستور 1962 وللاطمئنان بانها تخدم المصالح والأولويات الأمنية للكويت ودول الخليج عامة.

وأضاف بأنه سيتعاون مع زملائه في حال وصوله لقبة البرلمان للتدقيق في بنود الاتفاقية وتفاصيلها وملاحقها لطمأنة الشعب الكويتي بأنها تواكب مواد الدستور وتصب في مصلحة الكويت الوطنية امنيا واستراتيجيا مشيرا إلى انها ستكون من الأولويات إذا ما تعارضت مع الدستور.

وأوضح «يجب دراسة كل البنود الواردة في الاتفاقية بشكل تفصيلي ودقيق خاصة التعديلات التي ادخلت عليها قبل المصادقة» وفي حال وجد ما يتعارض مع الدستور يجب وضع المقترحات التي تتلاءم مع المقتضيات الدستورية وطبيعة الحالة الكويتية مشيرا إلى أن التصريحات الأولية التي صدرت على لسان الحكومة الحالية مطمئنة.

وأعرب المعيوف عن استغرابه من الهجمة غير المبررة على الاتفاقية ووصفها بانها مخالفة للدستور مؤكدا أن التشكيك بهذا الانجاز الأمني قبل نشر تفاصيله او اطلاع مجلس الأمة عليه هو استمرار لنهج المرحلة السابقة متسائلا «هل سيمتلك كل من شكك بالاتفاقية الشجاعة في الاعتذار بنفس القدر الذي أساء فيه إذا ما تمت مصادقة مجلس الأمة على الاتفاقية لتطابقها مع الدستور والقوانين الكويتية».

وأكد مرشح الدائرة الثالثة أن من أولوياته العمل على تطوير التعاون بين مجالس الشورى والوطني والأمة في منظومة مجلس التعاون الخليجي لتفعيل الإستراتيجية العامة لدول الإتحاد وللحفاظ على أمن واستقرار منطقة حوض الخليج العربي مع دول الجوار اقتصاديا وأمنيا لتحقيق مصالح دول المجلس.